يا صاحبَ القُبَةِ البَيضاءِ

يــا احبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرَكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِــفِ
وقُل سَلامٌ من الله الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الرابعة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م العدد(١١)

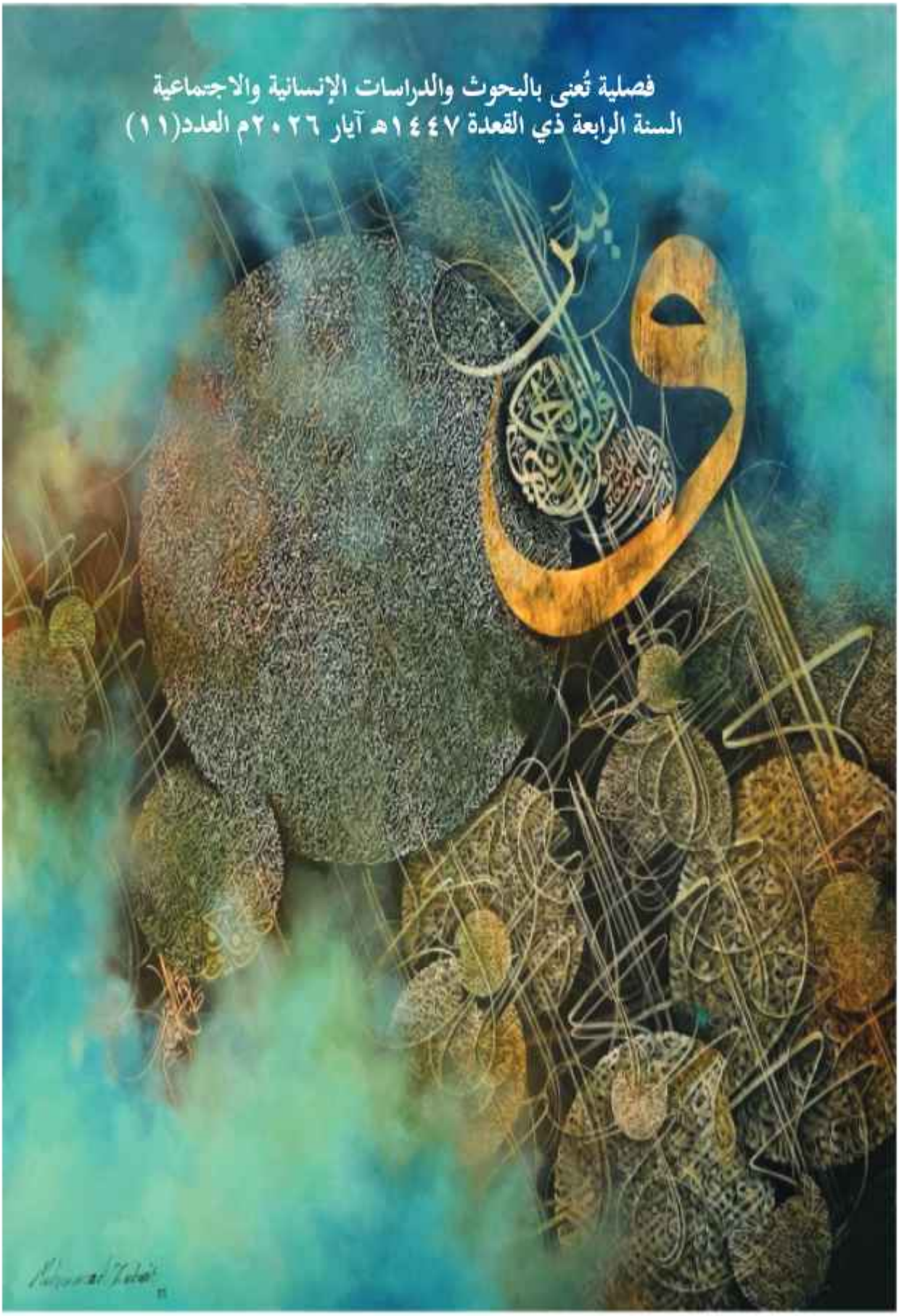

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٤/ ٨١٦٥
Date: التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الرابعة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م العدد(١١)
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ. د. سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي
هيأة التحرير
أ. د. علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ. د. علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ. م. د. عقيل عباس البركان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ. م. د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م. د. طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
هيأة التحرير من خارج العراق
أ. د. مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ. د. محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ. د. خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ. د. نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ. م. د. علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
الترجمة
أ. م. د. رائد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الرابعة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م العدد(١١)
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولِهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثِهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	أثر إستراتيجية التحدي في تنمية التفكير المنتج في مادة الاجتماعيات عند طالبات الصف الثاني المتوسط	أ.م. د. زينب علي دارا	١٠
٢	الدلالة النفسية للتراكيب النحوية في قصيدة (ابتسم) لإيليا أبو ماضي	أ.م. د. باسم محمد حسين علي	٢٠
٣	الموقف التركي من الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣	أ.م.د. جواد كاظم خطاب	٣٤
٤	واقع اللغة العربية في وسائل الإعلام	أ.م. د. نوري حسان علوان	٤٤
٥	الفنونُ البَلاغيَّةُ في جملِ سَجعاتِ «الأَساس» للزَّمخشريّ «ت٥٣٨هـ»	م.د.علي محمّد جاسم أ.د. حقي إسماعيل محمود م.د. افتخار خليل إبراهيم م.د. ميثاق عاشور حسين	٥٨
٦	علنية الدعوة الإسلامية في مكة المكرمة خلال العهد النبوي « جبل الصفا أنموذجاً"	أ.م. د. عمر قحطان عبد اللطيف م. د. عبد الحليم أحمد محمود	٧٦
٧	تقويم كتاب اللغة العربية للصف الثاني المتوسط في ضوء مهارات التفكير الإبداعي من وجهة نظر المدرسين والمدرسات	م.د. حسنين علي دعير الكناني	٨٦
٨	أثر القيم الإسلامية للأسرة ودورها في المجتمع	م. م باسم عزيز محمد	١٠٨
٩	أثر مرويات أهل البيت (عليه السلام) في حفظ السنة النبوية «عرض ودراسة»	م. د. كوثر محمد كاظم جواد	١١٨
١٠	أثر التصميم المجسّد في تنمية الإدراك البصري والحركي لدى طلبة المرحلة الثانوية في دروس التربية الفنية	م. د. انسام اسماعيل محمد	١٣٢
١١	شعر عدنان الصائغ في ضوء النقد الثقافي «جدلية السلطة والاغتراب والهوية»	م. م. ايمان كاظم ظاهر	١٥٠
١٢	أثر المناخ على الهجرات العربية «دراسة تاريخية"	م. م. وسن عادل عبد الوهاب	١٦٢
١٣	الأنساق الثقافية في فن القصة (المجموعة القصصية «النظرات والعبرات» لمصطفى لطفي المنفلوطي انموذجاً»	م. م. إبراهيم سوادي جبار	١٧٦
١٤	طريقا مسرحة المناهج والتدريس التبادلي	م. م. افتخار وهيب جري	١٨٨
١٥	موقف الجزائر من التدخلات العسكرية الامريكية في فيتنام دراسة في جريدة «الجمهورية العراقية (1964–1967)»مقال مراجعة	م. م. شهد محمد نزار	٢٠٠
١٦	فلسفه مسرح العبث وتطبيقاته في مبادئ التمثيل لدى طلبه قسم التربية الفنية	م. م. غاردينيا محمد رشيد	٢٠٦
١٧	استخدامات القصب في حضارة بلاد الرافدين	م. م. ميلاد محمد ياسين	٢١٦
١٨	التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في نيجيريا" بوكوحرام أنموذجاً"دراسة تاريخية	م. م. زهراء حسين عبد علي منحوش	٢٢٢
١٩	البعد الأخلاقي في حياة الأنبياء والنص القرآني والتصوير الإنساني	م.م. شاكر عبد الحسين مهدي	٢٣٤
٢٠	موقف المحكمة الدولية تجاه ازمة النفط الايرانية وحركة مصدق ١٩٥٢	م. م. شيماء فنجان حسناوي م. م. صفا علي عبد الرضا	٢٤٨
٢١	إدارة التغطية الإخبارية المباشرة في القنوات التلفزيونية أثناء الأزمات: دراسة تحليلية للممارسات المهنية والتنظيمية	م. م. شيبت احمد جبار ساجت	٢٦٢
٢٢	الرثاء في شعر الشاعر السيد صادق آل طعمة	م. م. مها عباس خضير	٢٧٦
٢٣	البناء الداخليّ لمعجم تاج اللغة وصحاح العربيّة للجوهريّ	م. م. رؤى علي إبراهيم م.م. منى علي عبد ابو نايلة	٢٨٦
٢٤	ثنائية اللذة والألم بين طموح النفس وانكسارات الواقع، الباخرزي انموذجا	م. باقر جلوي علوان	٣٠٢
٢٥	الإيجابية في فكر الشاعر العربي القديم مقال مراجعة	م. م. امنه سعود مخلف عبد الله	٣١٦
٢٦	الحركات الفكرية والمذهبية في العصر العباسي: بين الصراع السياسي والديني	احمد عبد الواحد	٣٢٠
٢٧	Ideological Shadows in Digital Media: A Stylistic and Semiotic Analysis of Hidden Meanings	Author: Prof Dr Sarab Kadir Mugair Author: Asmaa Omar Ismael	٣٣٨
٢٨	أبو القاسم الخوئي ودوره الريادي في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)	الباحثة: آلاء جواد عبد الكاظم أ. د. عبد الباسط خليل	٣٥٢

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٢٩	سورة الطور: دراسة تحليلية، تربوية، ادبية	الدكتور عبد الله غلامي الباحثة: تمارا عباس جاسم	٣٧٠
٣٠	الحياة الفكرية في مدينة جرجرايا «من القرن الثالث الى نهاية القرن الخامس الهجري»	حسين جاسم حسن أ. د. سلسبيل جابر عناد	٣٨٢
٣١	أنواع الجناس في النص القرآني	حيدر عبد الكريم حسن أ. د. علي بيراني	٣٩٨
٣٢	تقييم الوساطة ونطاق تطبيقها في العلاقات التجارية الدولية	الباحثة. دعاء عناد حسين أ. د. سهام سوادي	٤٠٨
٣٣	حماية الطفل من العنف في العراق بين النص القانوني والتطبيق العملي«مقال مراجعة»	م. د. سامي مدب محمد	٤٢٨
٣٤	مبدأ العفو في العقوبات الجنائية عند فقهاء الإمامية	م. د. زهراء جواد كاظم	٤٣٢
٣٥	الفروق اللغوية والدلالية بين الألفاظ القرآنية وأثرها في فهم النص التفسيري « دراسة تحليلية تطبيقية»	الباحثة: زهراء خليل جواد م. د. سالم جمعة مليك	٤٤٦
٣٦	جمال المضمون في شعر زهير بن ابي سلمى	الباحثة: زينه اكرم إيليا أ.م. د. شيماء ادريس محمد	٤٥٤
٣٧	أثر ابن السكيت في تشكيل ألفاظ الجسد الإنساني في المخصص نماذج تحليلية	الباحث: سرمد خالد محسن أ.د. خالد عبود حمودي	٤٦٦
٣٨	النزاعات المائية الدولية وأثرها على ادارة الموارد المائية في العراق دراسة قانونية في ضوء التزامات دول الجوار	سيف علي عبد السادة م. م. حيدر سعيد جهاد	٤٨٤
٣٩	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى التعرض للمخدرات الرقمية لدى الشباب الجامعي «دراسة ميدانية في مدينة بغداد»	الباحثة:شهد صالح سلمان أ.د. الاء محمد رحيم	٤٩٨
٤٠	تسمية العرب قبل الإسلام لأولادهم في مؤلفات الجاحظ	الباحث. علي محسن ثجيل أ.د شاكر مجيد كاظم	٥١٢
٤١	إلزامات الإمام ابن حزم (ت٤٥٦هـ)للفقهاء في البيوع من كتابه المحلى/نماذج مختارة	الباحث: عمر محمد خلف أ. د. محمد شاكر رشيد	٥٢٢
٤٢	تدقيق الالتزام وفق معيار (ISSAI ٤٠٠٠) ودوره في تحسين شفافية التقارير المالية	الباحثة:فادية علي عبد الكريم أ.م. د. الاء شمس الله نور الله	٥٣٦
٤٣	معالم الائتلاف من القرآن الكريم	أ.د. مروان عطا مجيد الباحث: فلاح حسن جواد	٥٥٨
٤٤	الوفرة الدلالية في النص القرآني أمثلة مختارة	الباحث: محمد عبد الرضا شنيوي الدكتورةعلى پرانى شال	٥٧٠
٤٥	الاثر السلبي للنشاط البشري في المناخ بين القديم والمعاصرة	الباحثة:ولاء ضياء نصيف	٥٨٠
٤٦	العدول النحوي آليّة حجاجيّة في القرآن الكريم«مقال مرجعة»	م. م. أحمد صلاح سعدون	٥٨٨
٤٧	فاعلية استراتيجية العصور الذهني في تحصيل طالبات الصف الثاني متوسط في مادة الاحياء والتفكير المستدام لديهن	م. د. ختام عدنان عبد السادة	٥٩٤
٤٨	أثر الزحف العمراني على تراجع الاراضي الزراعية في قضاء الفلوجة« مقال مراجعة»	م.م. دعاء ذياب فرحان	٦١٤
٤٩	أسفار وترحال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)قبل البعثة (الجزء الأول)	م.م. نضال عبد الجليل حسين	٦١٨
٥٠	تحولات الخطاب الشعري في الشعر العربي الحديث	م. م رعد ثامر خضير	٦٣٠
٥١	قصة الذبيح في النسق القرآني دراسة تحليلية تفسيرية	م. فاطمة عبد الكريم جليل	٦٤٠
٥٢	الاقعصاد اللغوي بين سيبويه والبرنامج الأدنوي«دراسة نحوية»	م. د. عبد الرحمن وليد عبد الرحمن	٦٥٦
٥٣	Practice–Oriented Insights into English–Arabic Translation	Dania Abbas M.Ali	٦٦٨
٥٤	التشبيه الدائري في شعر المتنبي وأثره التداولي	م. م. هدى جلود هلال	٦٨٠
٥٥	الاستقرار الأمني ودوره في زيادة حركة الجذب السياحي في العراق للفترة مابين«٢٠١٣ / ٢٠٢٠»	م. د. رسول سالم مسير	٦٨٨

الاستقرار الأمني ودوره في زيادة حركة الجذب السياحي في العراق للفترة ما بين «٢٠١٣ – ٢٠٢٠»

م. د. رسول سالم مسير
رئاسة مجلس الوزراء / بيت الحكمة

المستخلص :
يتناول هذا البحث موضوع الاستقرار الأمني ودوره في زيادة حركة الجذب السياحي في العراق، إذ يُعد القطاع السياحي أحد الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني ومصدراً مهماً لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل النفط. وتتمثل مشكلة البحث في التراجع الملحوظ لحركة السياحة رغم امتلاك العراق لمقومات سياحية متنوعة تشمل المواقع الدينية والتاريخية والثقافية والطبيعية، ويُعزى ذلك إلى الظروف الأمنية غير المستقرة التي شهدها البلد خلال العقود الماضية، مما أثر سلباً في أعداد الزوار والاستثمارات السياحية. يسعى البحث إلى إبراز أهمية الاستقرار الأمني بوصفه العامل الأول الذي يعتمد عليه السائح والمستثمر عند اتخاذ قرار الزيارة أو الاستثمار، حيث يمثل الشعور بالأمان شرطاً أساسياً لازدهار السياحة. كما يهدف إلى تحليل العلاقة بين الاستقرار الأمني وحركة الجذب السياحي خلال المدة (٢٠١٣–٢٠١٩)، وبيان أثره في جذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية السياحية وزيادة أعداد الزوار وتعزيز تنافسية العراق كوجهة سياحية. ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة مباشرة بين مستوى الاستقرار الأمني وتطور النشاط السياحي، إذ يؤدي تحسن الأوضاع الأمنية إلى زيادة ثقة السائحين وتشجيع المستثمرين على تنفيذ مشاريع سياحية جديدة، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني. كما يناقش الجوانب النظرية لمفاهيم السياحة والأمن والجذب السياحي، مؤكداً أن السياحة منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة تتطلب بيئة آمنة ومستقرة لتحقيق التنمية المستدامة. ويعرض البحث عدداً من الدراسات السابقة التي أكدت أن الأمن يمثل العامل الأكثر تأثيراً في تحديد حجم الحركة السياحية، كما يوضح دور السياحة الدينية والثقافية في العراق وأهمية الأمن في استقطاب ملايين الزوار. وقد أظهر أن التحسن الأمني خلال السنوات الأخيرة أسهم في انتعاش القطاع السياحي، خاصة في المدن الدينية، وساعد على تعزيز الاستثمارات وتطوير الخدمات والبنية التحتية. كما يشير إلى تأثير الأوضاع الإقليمية في حركة السياحة، ويؤكد ضرورة تنويع المنتج السياحي وعدم الاقتصار على السياحة الدينية. ويختتم البحث بالتأكيد على أن الاستقرار الأمني شرط أساسي لتنمية السياحة، مع تقديم توصيات تتعلق بتطوير منظومة الأمن السياحي، وتحسين البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الترويج السياحي، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانة العراق سياحياً.

الكلمات المفتاحية : الاستقرار الأمني ، السياحة ، الجذب السياحي ، التنمية المستدامة .

Abstract:
This study examines security stability and its influence on enhancing Iraq›s tourist appeal, given that the tourism sector is a crucial component of the national economy and a significant means of diversifying income sources beyond dependence on natural resources like oil. The major problem is that tourism is going down even though Iraq has a lot of different tourist attractions, such as religious, historical, cultural, and natural places. Over the past few decades, the country›s security situation has been uncertain, which has made it less appealing to tourists and investors. The research aims to underscore the significance of security stability as the principal criterion considered by tourists and investors in their decision–making processes, as the perception of safety is a crucial prerequisite for the prosperity of tourism. It also aims to look at how security stability affects tourism attraction from 2020 to 2013, and to show how it affects attracting investments, building up tourism infrastructure, bringing in more visitors, and making Iraq a more competitive tourist destination. The re–

search begins with the hypothesis that a direct correlation exists between the degree of security stability and the advancement of tourism activity; enhanced security conditions foster greater tourist confidence and motivate investors to initiate new tourism ventures, thereby benefiting the national economy. It also talks about the theoretical parts of the ideas of tourism, security, and tourist attractiveness. It stresses that tourism is a complete economic and social system that needs a safe and stable environment to grow in a way that lasts. The paper cites multiple prior studies that validated security as the predominant factor influencing tourist mobility. It also talks about how important security is for bringing in millions of tourists and how important religious and cultural tourism is in Iraq. It has proven that the rise in security over the past several years has helped the tourism industry come back, especially in religious cities. It has also helped attract more investment and improve services and infrastructure. It also shows how the state of the region affects tourism and stresses the need to offer more than just religious tourism. The research concludes by underscoring that security stability is a crucial prerequisite for tourism development, while also offering recommendations for the enhancement of the tourism security system, infrastructure improvement, investment encouragement, and tourism promotion enhancement, all of which are essential for achieving sustainable development and elevating Iraqs tourism status.

Keywords: Security Stability, Tourism, Tourist Attraction, Sustainable Development.

المقدمة :

تحتل السياحة مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي الحديث، إذ باتت تعد من أهم القطاعات التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة وخلق فرص العمل وتنشيط العديد من القطاعات المرتبطة بها، مثل النقل والفنادق والخدمات. لم تعد السياحة مجرد نشاط ترفيهي، بل أضحت صناعة استراتيجية تدعم صورة الدولة وتبرز قدرتها على التفاعل الحضاري والانفتاح الثقافي، وتسهم في تحسين جودة الحياة للسكان من خلال العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن ازدهار السياحة وتحقيق آثارها الإيجابية مرتبطان بشكل أساسي بتوفر الأمن والاستقرار. فالأمن يعد الركيزة الأساسية لجذب السياح والمستثمرين على حد سواء، إذ يبحث السائح دائماً عن وجهات توفر له الطمأنينة وتضمن سلامته أثناء إقامته وتنقلاته، فيما يعتمد المستثمرون على الاستقرار السياسي والأمني في اتخاذ قراراتهم بشأن ضخ رؤوس أموالهم في المشاريع السياحية. ويبرز الأمن بشكل خاص في الدول ذات المقومات السياحية الكبيرة، والتي قد تعاني في الوقت نفسه من تحديات أمنية تجعل من الصعب استثمار مواردها السياحية بشكل فعّال. يعد العراق من الدول التي تمتلك ثروة سياحية ضخمة وتاريخاً حضارياً عريقاً، ويزخر بمواقع دينية وأثرية وتاريخية وطبيعية ذات شهرة عالمية. إلا أن السنوات الماضية شهدت تراجعاً كبيراً في حركة السياحة نتيجة للظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة، فقد حالت النزاعات المسلحة والتهديدات الأمنية دون استثمار المقومات السياحية بالشكل الأمثل، وتراجعت أعداد الزوار رغم الطلب المتزايد على زيارة المدن المقدسة والمعالم التاريخية. وقد عانت البنية التحتية السياحية من الإهمال وغياب الاستثمارات، ما أدى إلى ضعف مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني. تبرز أهمية دراسة

العلاقة بين الاستقرار الأمني والجذب السياحي في ضوء التحسن النسبي الذي شهدته الأوضاع الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٧، حيث انعكس ذلك على انتعاش القطاع السياحي، لاسيما في المدن الدينية التي بدأت تستقبل أعداداً متزايدة من الزوار سنوياً. أتاح هذا التحسن للأجهزة الأمنية تعزيز سيطرتها، الأمر الذي شجع على تطوير البنية التحتية السياحية وتحسين الخدمات المقدمة للزائرين، وخلق مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار في المشاريع الفندقية والخدمية والسياحية. يمثل الأمن السياحي مفهوماً متكاملاً لا يقتصر على الحماية من المخاطر الأمنية فقط، بل يشمل توفير بيئة صحية وخدمية وتنظيمية ملائمة للسائحين، ويعكس مدى قدرة الدولة على إدارة الأزمات وضمان سلامة الزوار وتقديم تجربة سياحية آمنة وجاذبة. وتؤكد التجارب الدولية أن الدول التي حققت مستويات عالية من الأمن نجحت في استقطاب السياح وزيادة إيراداتها السياحية، فيما تراجعت السياحة بشكل ملحوظ في الدول التي عانت من النزاعات وعدم الاستقرار، بغض النظر عن إمكاناتها أو شهرتها التاريخية والثقافية. في العراق، تزداد الحاجة إلى تحليل أثر الاستقرار الأمني على حركة السياحة، خاصة مع تصاعد التوجه إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وإدراك أهمية السياحة كرافد استراتيجي للاقتصاد والتنمية المحلية. وتكمن أهمية البحث العلمي في هذا المجال في قدرته على تشخيص التحديات ووضع الحلول العملية وتعزيز الفهم المتكامل للعلاقة بين الأمن والسياحة، بما يساهم في رسم سياسات فعالة للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتحويله إلى مصدر مستدام للنمو والرفاه الاجتماعي. في ضوء هذه المعطيات، تتضح الحاجة الماسة لإجراء دراسات معمقة حول العلاقة بين الأمن وازدهار السياحة في العراق، وتحديد السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المستقبل.

المبحث الأول:

الإطار النظري للدراسة:

أ- مشكلة البحث:

تُعدّ السياحة من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل في العديد من دول العالم، لما تمتلكه من قدرة على توفير فرص العمل وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها مثل النقل والخدمات والاستثمار. إلا أن تطور النشاط السياحي يعتمد بدرجة كبيرة على توفر بيئة آمنة ومستقرة، إذ يُعدّ الأمن والاستقرار من العوامل الأساسية التي تؤثر في قرار السائح عند اختيار الوجهة السياحية. وفي حال غياب الاستقرار الأمني فإن ذلك يؤدي إلى تراجع حركة السياحة وانخفاض أعداد الزائرين، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني والتنمية السياحية (Cooper ، ٢٠١٢) .

يمتلك العراق مقومات سياحية متنوعة تشمل المواقع الأثرية والتاريخية والدينية والطبيعية، حيث يُعدّ من البلدان الغنية بالإرث الحضاري والإنساني، إذ يضم العديد من المدن الأثرية التي تعود إلى الحضارات القديمة مثل حضارة وادي الرافدين، فضلاً عن وجود العتبات الدينية التي تستقطب ملايين الزائرين سنوياً. ومع ذلك، شهد القطاع السياحي في العراق تراجعاً كبيراً خلال فترات متعددة نتيجة الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرّ بها البلد، الأمر الذي أدى إلى ضعف الاستثمار السياحي وانخفاض أعداد السياح الوافدين مقارنة بالإمكانات السياحية الكبيرة التي يمتلكها العراق.

وبعد تحسن الوضع الأمني في العراق خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد عام ٢٠١٧، بدأت حركة السياحة تشهد نمواً تدريجياً، خصوصاً في مجال السياحة الدينية. إلا أن العلاقة بين الاستقرار الأمني وتطور حركة الجذب السياحي ما زالت بحاجة إلى دراسة علمية تحليلية توضح مدى تأثير الاستقرار الأمني في تنشيط القطاع السياحي وتعزيز ثقة السائحين وتشجيع الاستثمار السياحي في العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٢٠) (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢١).

ب- أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية القطاع السياحي بوصفه أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة في العديد من دول العالم. إذ أصبحت السياحة في الوقت الحاضر مصدراً مهماً للدخل القومي، فضلاً عن دورها في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها مثل النقل والفنادق والخدمات والاستثمار. كما تسهم السياحة في تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب والتعريف بالتراث الحضاري والتاريخي للدول، الأمر الذي يجعلها أحد العوامل المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Goeldner وRitchie، ٢٠١٢)

كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على دور الاستقرار الأمني باعتباره عاملاً أساسياً في تنشيط الحركة السياحية، إذ يعد الأمن من أهم المقومات التي يعتمد عليها السائح عند اختيار الوجهة السياحية. فكلما زاد مستوى الأمن والاستقرار في دولة ما، زادت قدرتها على جذب السياح والاستثمارات السياحية، في حين أن الاضطرابات الأمنية تؤدي إلى تراجع النشاط السياحي وانخفاض أعداد الزائرين. ومن هنا تأتي أهمية دراسة العلاقة بين الأمن والسياحة باعتبارها علاقة مترابطة تؤثر بشكل مباشر في نمو القطاع السياحي(Hall و Timothy وDuval، ٢٠٠٤)

وتزداد أهمية هذه الدراسة في حالة العراق على وجه الخصوص، نظراً لما يمتلكه من مقومات سياحية كبيرة ومتنوعة تشمل السياحة الدينية والتاريخية والثقافية، فضلاً عن المواقع الأثرية التي تعود إلى الحضارات القديمة في بلاد الرافدين. إلا أن القطاع السياحي في العراق تأثر بشكل كبير بالظروف الأمنية والسياسية التي شهدها البلد خلال العقود الماضية، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات السياحية وضعف الاستفادة من الإمكانات السياحية المتاحة. وبالتالي فإن دراسة أثر الاستقرار الأمني في تنشيط السياحة في العراق تسهم في توضيح أهمية تعزيز الأمن والاستقرار من أجل تطوير هذا القطاع الحيوي (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢١). كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسهم في تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تفيد الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية بالقطاع السياحي في العراق، من خلال إبراز الدور الذي يؤديه الاستقرار الأمني في زيادة حركة الجذب السياحي وتشجيع الاستثمار في المجال السياحي، الأمر الذي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة (World Tourism Organization (UNWTO))، ٢٠١٩).

ج- أهداف البحث

١. بيان مفهوم الاستقرار الأمني وأهميته في دعم الأنشطة الاقتصادية ولا سيما القطاع السياحي.
٢. تحليل العلاقة بين الاستقرار الأمني وحركة الجذب السياحي في العراق خلال المدة (٢٠١٣ – ٢٠٢٠)
٣. التعرف على دور الاستقرار الأمني في جذب الاستثمارات السياحية وتطوير البنية التحتية السياحية.
٤. توضيح أثر الاستقرار الأمني في تعزيز ثقة السائحين وزيادة أعداد الزوار الوافدين إلى العراق.
٥. تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تسهم في تطوير القطاع السياحي في العراق وتعزيز دوره في دعم لاقتصاد الوطني

د- فرضية البحث

انطلاقاً من موضوع الدراسة المتمثل في تحليل دور الاستقرار الأمني في زيادة حركة الجذب السياحي في العراق، فإن الفرضية الرئيسة للبحث تقوم على وجود علاقة مباشرة بين مستوى الاستقرار الأمني في الدولة وبين تطور النشاط السياحي فيها. إذ إن تحسن الوضع الأمني يسهم في تعزيز ثقة السائحين وتشجيع الشركات السياحية والمستثمرين على تطوير المشاريع السياحية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعداد السياح وتحسن أداء القطاع

السياحي بشكل عام.

كما يمكن اشتقاق مجموعة من الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة، وهي:

١. دور الاستقرار الأمني في تعزيز ثقة السائحين وتشجيعهم على زيارة العراق ضئيلة .

٢. يؤدي الاستقرار الأمني إلى زيادة الاستثمارات في القطاع السياحي وتطوير البنية التحتية السياحية.

٣. يسهم تحسن الوضع الأمني في زيادة أعداد السياح الوافدين إلى العراق وتنشيط الحركة السياحية.

هـ- حدود البحث (الزمانية والمكانية)

تُعدّ حدود البحث من العناصر الأساسية في الدراسات العلمية، إذ تساعد على تحديد نطاق الدراسة وتوضيح الإطار الذي يجري ضمنه البحث، سواء من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع. ويسهم تحديد حدود البحث في تركيز الدراسة على الجوانب المرتبطة بموضوعها بشكل مباشر، مما يساعد الباحث على تحليل الظاهرة المدروسة بصورة أكثر دقة ووضوحاً. كما يتيح ذلك إمكانية الوصول إلى نتائج علمية أكثر واقعية تتوافق مع الإطار المحدد للدراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٤)

أولاً: الحدود الزمانية

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في المدة الممتدة ما بين عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠، وهي فترة شهد العراق خلالها مجموعة من التحولات الأمنية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر في القطاع السياحي. فقد مرّ العراق خلال هذه المدة بمراحل مختلفة من التحديات الأمنية، لا سيما خلال فترة سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المناطق في عام ٢٠١٤، وما تبعها من عمليات عسكرية انتهت بتحقيق الاستقرار الأمني النسبي بعد عام ٢٠١٧. وقد أسهم هذا التحسن في الأوضاع الأمنية في تنشيط الحركة السياحية، ولا سيما السياحة الدينية، الأمر الذي يجعل هذه الفترة مناسبة لدراسة العلاقة بين الاستقرار الأمني وحركة الجذب السياحي في العراق (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢٣)

ثانياً: الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في جمهورية العراق بشكل عام، باعتبارها منطقة الدراسة التي يتم فيها تحليل العلاقة بين الاستقرار الأمني وحركة الجذب السياحي. ويتميز العراق بامتلاكه العديد من المقومات السياحية المتنوعة، مثل المواقع الأثرية والتاريخية والدينية التي تستقطب أعداداً كبيرة من الزائرين سنوياً، خصوصاً في مدن مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وسامراء، إضافة إلى المواقع الأثرية في بابل وأور ونينوى. وتأتي دراسة هذه الظاهرة ضمن الإطار الجغرافي للعراق بهدف تحليل تأثير الاستقرار الأمني في تنشيط السياحة واستثمار هذه المقومات السياحية (World Tourism Organization (UNWTO)، ٢٠١٨.

ثانيا المفاهيم الأساسية للبحث

أ- مفهوم السياحة:

تُعدّ السياحة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت من القطاعات الحيوية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني للعديد من الدول. ويقصد بالسياحة بشكل عام انتقال الأفراد من مكان إقامتهم المعتاد إلى أماكن أخرى لفترة محددة من الزمن بهدف الترفيه أو الاستجمام أو الزيارة أو لأغراض ثقافية ودينية أو علاجية، دون أن يكون الهدف من هذا الانتقال ممارسة عمل دائم أو الحصول على دخل من الدولة التي تتم زيارتها. وتُعد السياحة أحد الأنشطة التي تسهم في تعزيز التفاعل الثقافي بين الشعوب إضافة إلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية(Goeldner و Ritchie، ٢٠١٢)

وقد عرّفت منظمة السياحة العالمية السياحة بأنها نشاط يقوم به الأشخاص الذين يسافرون ويقيمون في أماكن

خارج بيئتهم المعتادة لمدة لا تزيد على سنة متواصلة لأغراض الترفيه أو العمل أو غيرها من الأغراض، شريطة ألا يكون الهدف ممارسة نشاط مدفوع الأجر داخل المكان الذي تتم زيارته. ويُعد هذا التعريف من أكثر التعريفات اعتماداً في الدراسات السياحية لما يتميز به من شمولية في تحديد طبيعة النشاط السياحي وحدوده الزمنية والمكانية (World Tourism Organization (UNWTO)، ٢٠١٠).

كما تُعرّف السياحة بأنها مجموعة الأنشطة والخدمات المرتبطة بانتقال الأفراد وإقامتهم المؤقتة خارج أماكن إقامتهم الدائمة، والتي تتضمن خدمات النقل والإقامة والإرشاد السياحي والخدمات الترفيهية والثقافية. وتُعد السياحة بذلك منظومة متكاملة من الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بالعديد من القطاعات الأخرى مثل الفنادق والمطاعم والنقل والخدمات التجارية، الأمر الذي يجعلها من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل القومي. وفي سياق العراق، تمثل السياحة أحد القطاعات الواعدة التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، نظراً لما يمتلكه البلد من مقومات سياحية متنوعة تشمل السياحة الدينية والتاريخية والثقافية والطبيعية. ويعد العراق من الدول الغنية بالمواقع الأثرية التي تعود إلى الحضارات القديمة، فضلاً عن احتضانه لعدد من المراقد الدينية التي تستقطب ملايين الزائرين سنوياً، الأمر الذي يمنحه إمكانات كبيرة لتطوير القطاع السياحي في حال توفر الظروف الأمنية والاقتصادية المناسبة (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢١)

ب- مفهوم الأمن

يُعدّ الأمن من المفاهيم الأساسية التي ترتبط باستقرار المجتمعات وتطورها، إذ يمثل حالة من الطمأنينة والاستقرار التي يشعر بها الأفراد داخل المجتمع نتيجة توافر الحماية من التهديدات والمخاطر المختلفة. ويُعدّ الأمن أحد المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة طبيعية، حيث يسهم في توفير بيئة مناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن بينها النشاط السياحي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على توفر الاستقرار والأمان في الدولة المقصودة(Buzan، ١٩٩١)

كما يُعرّف الأمن بأنه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل حماية المجتمع والحفاظ على النظام العام وضمان سلامة الأفراد والممتلكات من التهديدات الداخلية والخارجية. ويُعد الأمن أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية والاستقرار، إذ إن غياب الأمن يؤدي إلى تعطّل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر بشكل مباشر في حركة الاستثمار والتنمية في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع السياحي الذي يتأثر بدرجة كبيرة بالوضع الأمني في الدولة (العزاوي، ٢٠١٤)

وفي الدراسات المعاصرة لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل أصبح يشمل أبعاداً متعددة مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مستوى متكامل من الأمن يضمن الاستقرار العام في المجتمع. ويُعرف هذا الاتجاه بمفهوم الأمن الشامل الذي يركز على حماية الدولة والمجتمع من مختلف التهديدات التي قد تؤثر في استقرارها وتنميتها.

وفي إطار القطاع السياحي، يُعد الأمن السياحي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في اختيار السائح للوجهة السياحية، إذ إن توفر الأمن والاستقرار يعزز ثقة السياح ويشجعهم على زيارة الدولة، بينما تؤدي الاضطرابات الأمنية أو التهديدات المختلفة إلى تراجع الحركة السياحية وانخفاض أعداد الزائرين. لذلك تسعى الدول إلى تعزيز منظومات الأمن السياحي من أجل حماية السياح وضمان سلامتهم وتحقيق بيئة سياحية آمنة ومستقرة (World Tourism Organization (UNWTO)، ٢٠١٩)

ج- مفهوم الجذب السياحي

يعد الجذب السياحي من المفاهيم الأساسية في الدراسات السياحية، إذ يشير إلى مجموعة العوامل والمقومات

التي تدفع السائح إلى زيارة مكان معين دون غيره. وتتمثل هذه العوامل في الموارد الطبيعية أو التاريخية أو الثقافية أو الدينية التي تمتلكها الدولة أو المنطقة، والتي تشكل عناصر جذب رئيسة تستقطب السياح من مختلف أنحاء العالم. كما يُعدّ الجذب السياحي أحد العناصر المهمة في تنمية القطاع السياحي، حيث يسهم في زيادة أعداد الزائرين وتنشيط الحركة السياحية في الدولة(Cooper وآخرون، ٢٠١٢)

كما يُعرَّف الجذب السياحي بأنه مجموعة الخصائص والموارد التي تمتلكها منطقة معينة وتجعلها قادرة على استقطاب السياح، مثل المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والمناظر الطبيعية والمهرجانات الثقافية والدينية. وتُعدّ هذه المقومات بمثابة العنصر الأساسي الذي تقوم عليه صناعة السياحة، إذ إن توفر عوامل الجذب السياحي يشجع على تطوير الخدمات السياحية والبنية التحتية المرتبطة بها، مثل الفنادق والمطاعم ووسائل النقل والخدمات الترفيهية (Goeldner وRitchie، ٢٠١٢)

وتنقسم عوامل الجذب السياحي عادة إلى نوعين رئيسين، هما عوامل الجذب الطبيعية مثل الجبال والأنهار والغابات والشواطئ، وعوامل الجذب البشرية التي تشمل المواقع الأثرية والتاريخية والمراكز الثقافية والدينية. كما تلعب العوامل المساندة مثل الاستقرار الأمني والبنية التحتية الجيدة والخدمات السياحية المتطورة دوراً مهماً في تعزيز قدرة المنطقة على جذب السياح وزيادة الحركة السياحية فيها(Holloway وHumphreys، ٢٠١٦)

وفي حالة العراق، تتوافر العديد من عوامل الجذب السياحي التي يمكن أن تسهم في تنشيط القطاع السياحي، مثل المواقع الأثرية التي تعود إلى الحضارات القديمة في بلاد الرافدين، إضافة إلى المراقد الدينية التي تستقطب ملايين الزائرين سنوياً، ولا سيما في مدن النجف وكربلاء وسامراء. إلا أن الاستفادة من هذه المقومات السياحية تعتمد بدرجة كبيرة على توفر البيئة الأمنية المستقرة التي تعزز ثقة السياح وتشجعهم على زيارة البلاد، مما يجعل الاستقرار الأمني عاملاً مهماً في زيادة حركة الجذب السياحي في العراق (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢١)

ثالثاً: الدراسات السابقة:

أ- دراسة (الجبوري، ٢٠١٩) بعنوان واقع السياحة في العراق وإمكانات تطويرها. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع السياحي في العراق وبيان المقومات السياحية التي يمتلكها البلد، إضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه تنمية السياحة. وقد توصلت الدراسة إلى أن العراق يمتلك مقومات سياحية كبيرة، إلا أن ضعف البنية التحتية والظروف الأمنية التي شهدها البلد خلال السنوات الماضية أثرت بشكل واضح في تطور القطاع السياحي. كما أكدت الدراسة أن تحقيق الاستقرار الأمني يعد من أهم العوامل التي تسهم في تنشيط الحركة السياحية في العراق (الجبوري، ٢٠١٩)

ب- دراسة (التميمي، ٢٠٢١) بعنوان دور السياحة الدينية في تنشيط الاقتصاد العراقي. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية السياحة الدينية في العراق ودورها في دعم الاقتصاد الوطني. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياحة الدينية تمثل أحد أهم أنواع السياحة في العراق، حيث تستقطب ملايين الزائرين سنوياً، كما أكدت الدراسة أن توفير الأمن والاستقرار يعد من العوامل الأساسية التي تسهم في زيادة أعداد الزائرين وتطوير الخدمات السياحية المرتبطة بهذا النوع من السياحة (التميمي، ٢٠٢١)

ج- دراسة (السيد، ٢٠١٧) بعنوان أثر الأمن والاستقرار السياسي في تنمية السياحة في الدول العربية. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستقرار الأمني والنشاط السياحي في عدد من الدول العربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأمن والاستقرار السياسي يمثلان من أهم العوامل المؤثرة في تطور القطاع السياحي، إذ إن السياحة تتأثر بشكل مباشر بالأوضاع الأمنية، حيث يؤدي الاستقرار الأمني إلى زيادة أعداد السياح وتعزيز الاستثمار في القطاع السياحي (السيد، ٢٠١٧)

د- دراسة (الزهراني، ٢٠١٨) بعنوان العوامل المؤثرة في الجذب السياحي في الدول النامية. هدفت هذه

الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تسهم في جذب السياح إلى الدول النامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن توفر الأمن والاستقرار السياسي، إضافة إلى وجود بنية تحتية متطورة وخدمات سياحية جيدة، يعد من العوامل الأساسية التي تؤثر في اختيار السائح للوجهة السياحية (الزهراني، ٢٠١٨)

هـ- دراسة (Hall, 2004) بعنوان **Safety and Security in Tourism**. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الأمن والسياحة في مختلف دول العالم، وبيان تأثير المخاطر الأمنية في حركة السياحة الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأمن يمثل أحد أهم العوامل التي تؤثر في صناعة السياحة، حيث يؤدي عدم الاستقرار الأمني إلى انخفاض أعداد السياح، بينما يسهم توفر الأمن والاستقرار في زيادة الطلب على الوجهات السياحية(Hall وTimothy وDuval، 2004)

و- دراسة (UNWTO، ٢٠١٩) بعنوان **Tourism and Security: Global Report**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأوضاع الأمنية في السياحة العالمية، حيث أكدت الدراسة أن السياحة تعد من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالظروف الأمنية، وأن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الأمن والاستقرار تكون أكثر قدرة على جذب السياح والاستثمارات السياحية (World Tourism Organization (UNWTO), 2019)

المبحث الثاني:

انعكاسات الاستقرار الأمني وعلاقته بزيادة حركة الجذب السياحي:

اولاً: أهمية الاستقرار الأمني في جذب الاستثمار السياحي وتطوير البنية التحتية:

يُعدّ الاستقرار الأمني من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات السياحية وتطوير البنية التحتية، إذ يتطلب الاستثمار في القطاع السياحي بيئة آمنة ومستقرة تضمن حماية رؤوس الأموال واستمرارية المشاريع. ويُعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات حساسية تجاه الأوضاع الأمنية، نظراً لاعتماده على حركة السياح وتدفق الزوار، لذلك فإن أي اضطراب أمني أو سياسي قد يؤدي إلى تراجع الاستثمار السياحي أو توقفه بشكل كامل (UNCTAD، 2013) وفي السنوات الأخيرة، شهد العراق تحسناً نسبياً في الوضع الأمني، الأمر الذي انعكس إيجاباً على حجم الاستثمارات في القطاع السياحي، ولا سيما في المدن الدينية التي تستقبل ملايين الزوار سنوياً. فقد أسهم الاستقرار الأمني في تشجيع القطاعين العام والخاص على تنفيذ مشاريع سياحية وخدمية، مثل إنشاء الفنادق وتطوير شبكات النقل وتحسين الخدمات العامة، مما أدى إلى تعزيز القدرة الاستيعابية للقطاع السياحي (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢٣)

ومن جهة أخرى، فإن تطوير البنية التحتية السياحية في ظل الاستقرار الأمني يسهم في تحسين الصورة الذهنية للدولة على المستوى الدولي، حيث تؤثر صورة الدولة في وسائل الإعلام والتقارير الدولية بشكل كبير في قرار السائح أو المستثمر. فالدول التي تتمتع بسمعة أمنية جيدة تكون أكثر قدرة على جذب السياح والاستثمارات مقارنة بالدول التي ترتبط صورتها بعدم الاستقرار أو المخاطر الأمنية (وزارة الداخلية العراقية، ٢٠٢٤)

ثانياً: أهمية الاستقرار الأمني من الناحية الاجتماعية وتعزيز ثقة السائح

يُعدّ الاستقرار الأمني من أهم العوامل التي تؤثر في البعد الاجتماعي للسياحة، إذ يرتبط نجاح النشاط السياحي بدرجة الشعور بالأمان لدى السائح قبل وأثناء وبعد الرحلة. فالسياحة في جوهرها نشاط إنساني يقوم على التنقل الطوعي بهدف الترفيه أو الزيارة أو التعرف على ثقافات أخرى، وهو ما يجعل عنصر الأمن شرطاً أساسياً لاتخاذ قرار السفر. لذلك فإن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الأمني والاجتماعي تكون أكثر قدرة على جذب السياح مقارنة بالدول التي تعاني من الاضطرابات أو المخاطر الأمنية (Pizam & Mansfeld, 2006) كما أن الشعور بالأمان لا يقتصر على غياب التهديدات المباشرة فقط، بل يشمل

أيضاً الاستقرار الاجتماعي وانتشار سيادة القانون وانخفاض معدلات الجريمة، إذ تؤثر هذه العوامل مجتمعة في الصورة الذهنية التي تتكون لدى السائح عن المجتمع المضيف. فكلما شعر السائح بأن المجتمع منظم وآمن ويتمتع بالاستقرار، زادت رغبته في زيارة الدولة وقضاء وقت أطول فيها، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي. وعلى العكس من ذلك، فإن انتشار مظاهر العنف أو الفوضى يؤدي إلى عزوف السياح حتى وإن كانت الدولة تمتلك مقومات سياحية متميزة (Williams, 2013) وتلعب وسائل الإعلام التقليدية والرقمية دوراً مهماً في تشكيل صورة الدولة لدى السياح المحتملين، إذ يعتمد الكثير من المسافرين على الأخبار والتقارير الدولية وتحذيرات السفر عند اتخاذ قرار السفر. لذلك فإن أي أحداث أمنية أو سياسية يتم تداولها إعلامياً قد تؤثر بشكل مباشر في ثقة السائح، حتى وإن كانت هذه الأحداث محدودة جغرافياً أو زمنياً. كما أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي جعل نقل الأخبار والصور أكثر سرعة وتأثيراً، الأمر الذي يزيد من حساسية القطاع السياحي تجاه الأزمات الأمنية (Hall, 2008) وفي السياق العراقي، فإن تحسن الأوضاع الأمنية بعد عام ٢٠١٧ أسهم في استعادة جزء كبير من الثقة لدى الزائرين، خاصة في المدن الدينية التي تتمتع بإجراءات أمنية مشددة وتنظيم متكامل لاستقبال الحشود الكبيرة. وقد ساعد انتشار القوات الأمنية وتطوير الخطط التنظيمية للزيارات المليونية على خلق بيئة اجتماعية آمنة نسبياً، مما شجع ملايين الزوار على زيارة العراق سنوياً، ولا سيما خلال زيارة الأربعين التي تُعدّ من أكبر التجمعات البشرية في العالم (وزارة الداخلية العراقية، ٢٠٢٤)

وخلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، تأثرت ثقة السياح بدرجات متفاوتة نتيجة التوترات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وبعض التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية، إذ ترتبط السياحة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار العام في المنطقة وليس فقط داخل الدولة. فتصاعد التوترات الإقليمية أو حدوث أزمات في الدول المجاورة قد يؤدي إلى تراجع أعداد السياح بسبب المخاوف من امتداد النزاعات أو صعوبة التنقل، حتى في حال بقاء الوضع الأمني الداخلي مستقراً نسبياً (World Tourism Organization (UNWTO), ٢٠١٨) ومع ذلك، تتميز السياحة الدينية في العراق بخصوصية اجتماعية وثقافية تجعلها أقل تأثراً نسبياً بالأزمات مقارنة بأنواع السياحة الأخرى، حيث يرتبط سفر الزائرين بدوافع دينية وعقائدية قوية. وقد أثبتت التجربة أن ملايين الزوار يستمرون في التوافد إلى المدن المقدسة رغم التحديات، وذلك بسبب ثقتهم بالإجراءات الأمنية والتنظيمية التي توفرها الدولة، إضافة إلى الدعم المجتمعي الكبير الذي يقدمه السكان المحليون للزائرين من خدمات وإرشاد ومساعدة (UNESCO, 2019) كما يسهم الاستقرار الأمني في تعزيز التفاعل الإيجابي بين السائح والمجتمع المضيف، حيث يؤدي الشعور بالأمان إلى زيادة فرص الاحتكاك الثقافي والتبادل الاجتماعي، وهو ما يعد من الأهداف الأساسية للسياحة. فالسائح الذي يشعر بالأمان يكون أكثر استعداداً لزيارة الأسواق المحلية والمعالم الثقافية والتفاعل مع السكان، مما يعزز التجربة السياحية ويشجع على تكرار الزيارة في المستقبل. أما في حالات عدم الاستقرار، فإن السائح يميل إلى تقليل تحركاته أو البقاء في أماكن محدودة، مما يقلل من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للسياحة. ومن جانب آخر، فإن توفر الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية ووسائل النقل الآمنة والإرشاد السياحي الفعال يسهم في تعزيز الشعور بالأمان لدى السائح، إذ إن الأمن السياحي لا يقتصر على الحماية الأمنية المباشرة بل يشمل أيضاً سلامة البيئة السياحية بشكل عام. لذلك تسعى الدول إلى تطوير منظومات متكاملة للأمن السياحي تشمل الجوانب الأمنية والصحية والخدمية لضمان تجربة سياحية آمنة ومريحة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الاستقرار الأمني يمثل عاملاً محورياً في تعزيز ثقة السائح وزيادة الطلب على السياحة، إذ يؤثر في القرار السياحي منذ مرحلة التخطيط للرحلة وحتى انتهاء الزيارة. كما أن الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة يسهم في بناء سمعة إيجابية للدولة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى استدامة النشاط السياحي وتعزيز دوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (World Tourism Organization

((UNWTO), 2019).

ثالثاً: أهمية الاستقرار الأمني في توفير فرص عمل وتقليل البطالة

يُعدّ الاستقرار الأمني من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يسهم بشكل مباشر في تنشيط مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن بينها القطاع السياحي الذي يُعدّ من أكثر القطاعات قدرةً على توليد فرص العمل. فالسياحة صناعة كثيفة العمالة تعتمد على العنصر البشري في تقديم الخدمات، مثل الفنادق والمطاعم والنقل والإرشاد السياحي والتجارة والخدمات الترفيهية، مما يجعلها أداة فعالة في الحد من البطالة وتحسين مستوى الدخل في المجتمع. كما يؤدي الاستقرار الأمني إلى خلق بيئة مناسبة للاستثمار، الأمر الذي ينعكس على توسع المشاريع السياحية وزيادة الطلب على العمالة في هذا القطاع. فكلما تحسنت الأوضاع الأمنية، زادت فرص إنشاء الفنادق والمنتجعات والمرافق السياحية، وهو ما يؤدي إلى توفير فرص عمل مباشرة في هذه المنشآت، إضافة إلى فرص عمل غير مباشرة في القطاعات المرتبطة بها مثل النقل والتجارة والصناعات الحرفية والخدمات المختلفة (World Tourism Organization (UNWTO), 2017).

وفي العراق، أسهم تحسن الوضع الأمني بعد عام ٢٠١٧ في تنشيط السياحة الدينية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة في المدن التي تستقبل الزائرين، ولا سيما النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وسامراء. فقد توسعت الأنشطة التجارية والخدمية المرتبطة بالسياحة، مثل الفنادق والمطاعم والأسواق والنقل، الأمر الذي وفر فرص عمل لآلاف المواطنين وساعد في تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين. كما تسهم السياحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل الحرف اليدوية والأسواق الشعبية وخدمات النقل الفردي، وهي أنشطة توفر دخلاً لشرائح واسعة من المجتمع، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الصناعات الكبرى. ويُعد هذا النوع من التشغيل مهماً في الحد من الفقر وتقليل البطالة، إذ يوفر فرص عمل مرنة لا تتطلب مهارات عالية أو رؤوس أموال كبيرة (وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٢)

وخلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، ورغم التحديات الاقتصادية والتوترات الإقليمية، استمرت السياحة الدينية في العراق في توفير فرص عمل موسمية ودائمة لعدد كبير من المواطنين، خصوصاً خلال مواسم الزيارات المليونية التي تشهد نشاطاً اقتصادياً واسعاً. إذ يزداد الطلب على الخدمات الفندقية والنقل والتجارة والمواد الغذائية، مما يؤدي إلى تشغيل أعداد كبيرة من العمالة المؤقتة والدائمة، ويسهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي. كما يسهم توفير فرص العمل من خلال القطاع السياحي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، إذ إن انخفاض البطالة يؤدي إلى تقليل المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والجريمة والهجرة غير الشرعية، مما يعزز بدوره حالة الأمن والاستقرار في المجتمع. وبذلك تتشكل علاقة متبادلة بين الأمن والسياحة والتنمية، حيث يؤدي الاستقرار الأمني إلى تنشيط السياحة، وتؤدي السياحة بدورها إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعزز الاستقرار على المدى الطويل (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، ٢٠٢٤)

ومن جهة أخرى، فإن غياب الاستقرار الأمني يؤدي إلى تراجع النشاط السياحي وتوقف العديد من المشاريع، مما ينعكس سلباً على سوق العمل ويؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. فالمناطق التي تشهد اضطرابات أمنية غالباً ما تعاني من هجرة الاستثمارات وإغلاق المنشآت السياحية، الأمر الذي يفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من معدلات الفقر (UNDP, 2016).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الاستقرار الأمني يمثل عاملاً أساسياً في تنشيط القطاع السياحي وتوسيع فرص العمل وتقليل البطالة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في العراق، نظراً لاعتماد العديد من المناطق على النشاط السياحي، ولا سيما السياحة الدينية، كمصدر رئيس للدخل وفرص العمل (وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، ٢٠٢١)

المبحث الثالث (الجانب التحليلي للبحث)

أولاً: عدد الفنادق في العراق

يبين الجدول ( ) تطور عدد الفنادق في العراق خلال المدة (٢٠١٣–٢٠١٧)، إذ يتضح أن هذا المؤشر مرّ بحالة من التذبذب المرتبط بطبيعة الظروف الأمنية والاقتصادية التي شهدها البلد خلال تلك الفترة. فقد سجل عدد الفنادق (٨٠٧) فندقاً عام ٢٠١٣، ثم ارتفع إلى (٨٢٩) فندقاً في عام ٢٠١٤، وهو ما يعكس وجود توجه نحو التوسع النسبي في البنية التحتية السياحية في بداية المدة، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر بالوتيرة نفسها، إذ سجل عدد الفنادق (٨٥٦) فندقاً في عام ٢٠١٥، ليعكس استمرار النمو ولكن بدرجة محدودة، في حين شهد عام ٢٠١٦ انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى (٨٤٢) فندقاً، الأمر الذي يشير إلى تأثر القطاع السياحي بالتحديات الأمنية التي أدت إلى تراجع أو توقف بعض الأنشطة الاستثمارية في هذا المجال وبالمقابل، عاد المؤشر ليسجل ارتفاعاً في عام ٢٠١٧ ليبلغ (٨٧٤) فندقاً، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة، مما يعكس بداية تحسن البيئة الأمنية والاستثمارية، الأمر الذي شجع على إعادة تنشيط القطاع السياحي وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الفندقية وبذلك يتضح أن تطور عدد الفنادق في العراق خلال هذه المدة يعكس علاقة مباشرة مع مستوى الاستقرار الأمني، إذ إن التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية أدى إلى زيادة عدد الفنادق، في حين أن التحديات الأمنية أسهمت في إبطاء هذا النمو، وهو ما يؤكد أن البنية التحتية السياحية تتأثر بشكل واضح بالبيئة الأمنية والاستثمارية السائدة في البلد.

جدول (١) عدد الفنادق في العراق

السنة	عدد الفنادق
٢٠١٣	٨٠٧
٢٠١٤	٨٢٩
٢٠١٥	٨٥٦
٢٠١٦	٨٤٢
٢٠١٧	٨٧٤

المصدر:هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ،التقرير الإحصائي السنوي، باب الإحصاءات السياحية.

ثانيا: توزيع عدد النزلاء في الفنادق في العراق

يبين الجدول (٢) توزيع عدد النزلاء في الفنادق في العراق حسب الجنسية خلال المدة (٢٠١٣–٢٠١٧)، إذ يتضح أن حركة النزلاء شهدت تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأولى من المدة، قبل أن تبدأ بالتعافي التدريجي في نهاية الفترة، فقد سجلت سنة ٢٠١٣ أعلى مستوى من إجمالي النزلاء بلغ (١٨٠٠) ألف نزيل، توزعوا بين (١١٢٠) ألف نزيل عراقي و(٦٨٠) ألف نزيل أجنبي، وهو ما يعكس نشاطاً سياحياً جيداً نسبياً في تلك السنة. إلا أن هذا المستوى بدأ بالتراجع في عام ٢٠١٤ ليبلغ المجموع (١٥٩٠) ألف نزيل، نتيجة انخفاض كل من النزلاء العراقيين والأجانب، في مؤشر واضح على تأثر القطاع السياحي بالظروف الأمنية واستمر هذا الانخفاض في عام ٢٠١٥ ليصل إلى أدنى مستوى خلال مدة الدراسة والبالغ (١٤١٠) ألف نزيل، حيث تراجع عدد النزلاء العراقيين إلى (٩٨٠) ألف، والأجانب إلى (٤٣٠) ألف، وهو ما يعكس ذروة التأثير السلبي للأوضاع الأمنية على حركة الإيواء السياحي في المقابل، بدأ المؤشر بالتعافي التدريجي في عام ٢٠١٦ ليبلغ (١٤٨٥) ألف نزيل، نتيجة تحسن طفيف في أعداد النزلاء من كلا الفئتين، وهو ما يشير إلى بداية استعادة النشاط السياحي. وتأكد هذا الاتجاه في عام ٢٠١٧ إذ ارتفع إجمالي النزلاء إلى (١٧٠٠) ألف، مدفوعاً بزيادة عدد النزلاء العراقيين إلى (١١٨٠) ألف، والأجانب إلى (٥٢٠) ألف، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في

البيئة الأمنية وزيادة الثقة بالنشاط السياحي، وبذلك يتضح أن النزلاء العراقيين يشكلون النسبة الأكبر من إجمالي النزلاء خلال جميع سنوات الدراسة، الأمر الذي يؤكد اعتماد القطاع السياحي في العراق بدرجة كبيرة على الطلب المحلي والسياحة الدينية، في حين تبقى مساهمة النزلاء الأجانب أقل نسبياً، لكنها تتأثر بشكل أكثر حساسية بالتغيرات الأمنية، وهو ما يعزز الاستنتاج بأن الاستقرار الأمني يمثل عاملاً حاسماً في تحفيز السياحة الدولية مقارنة بالسياحة المحلية.

جدول (٢) عدد النزلاء في الفنادق حسب الجنسية

السنة	عراقي (ألف)	أجنبي (ألف)	المجموع
٢٠١٣	١١٢٠	٦٨٠	١٨٠٠
٢٠١٤	١٠٥٠	٥٤٠	١٥٩٠
٢٠١٥	٩٨٠	٤٣٠	١٤١٠
٢٠١٦	١٠١٥	٤٧٠	١٤٨٥
٢٠١٧	١١٨٠	٥٢٠	١٧٠٠

المصدر:هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، تقارير الإحصاءات السياحية.

ثالثاً: تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق في العراق

يبين الجدول(٣) تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق في العراق خلال المدة (٢٠١٣–٢٠١٧)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس بشكل مباشر مستوى نشاط الإقامة السياحية ومدى استقرار الطلب السياحي فقد سجلت سنة ٢٠١٣ أعلى قيمة بلغت (٣٢٠٠) ألف ليلة، وهو ما يشير إلى مستوى جيد من الإقامة السياحية واستقرار نسبي في القطاع، إلا أن هذا المستوى بدأ بالتراجع في عام ٢٠١٤ ليبلغ (٢٩٠٠) ألف ليلة، نتيجة تأثر النشاط السياحي بالظروف الأمنية واستمر هذا الانخفاض في عام ٢٠١٥ ليصل إلى أدنى مستوى خلال مدة الدراسة والبالغ (٢٦٠٠) ألف ليلة، مما يعكس تراجع مدة إقامة النزلاء وانخفاض الطلب على الخدمات الفندقية، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بتدهور البيئة الأمنية وعدم استقرار الأوضاع في المقابل، بدأ المؤشر بالتعافي في عام ٢٠١٦ ليسجل (٢٧٠٠) ألف ليلة، في إشارة إلى تحسن نسبي في النشاط السياحي، ثم شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٧ ليبلغ (٣١٠٠) ألف ليلة، مقترباً من مستوى عام ٢٠١٣، وهو ما يعكس عودة الثقة تدريجياً بالقطاع السياحي نتيجة تحسن الاستقرار الأمني وبذلك يتضح أن عدد الليالي السياحية يُعد مؤشراً حساساً للتغيرات الأمنية، إذ لا يقتصر تأثيرها على عدد السياح فقط، بل يمتد إلى مدة إقامتهم، حيث إن تحسن الأوضاع الأمنية يشجع النزلاء على البقاء لفترات أطول، في حين يؤدي تدهورها إلى تقليص مدة الإقامة، وهو ما ينعكس سلباً على العوائد الاقتصادية للقطاع السياحي.

جدول (٣) عدد الليالي السياحية في الفنادق

السنة	عدد الليالي (ألف ليلة)
٢٠١٣	٣٢٠٠
٢٠١٤	٢٩٠٠
٢٠١٥	٢٦٠٠
٢٠١٦	٢٧٠٠
٢٠١٧	٣١٠٠

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، الإحصاءات السياحية – قسم الفنادق.

رابعاً: الإيرادات السياحية

يبين الجدول (٤) تطور الإيرادات السياحية في العراق خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس بصورة مباشرة الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي ومدى مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني . فقد سجلت الإيرادات السياحية في عام ٢٠١٥ نحو (٢,٣) مليار دولار، ثم انخفضت في عام ٢٠١٦ إلى (٢,١) مليار دولار، وهو ما يعكس تأثر النشاط السياحي بالتحديات الأمنية والاقتصادية التي أدت إلى تراجع أعداد الزائرين ومستوى الإنفاق السياحي، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر، إذ شهد عام ٢٠١٧ تحولاً إيجابياً واضحاً، حيث ارتفعت الإيرادات إلى (٢,٦) مليار دولار، في مؤشر على بداية تعافي القطاع السياحي نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة جزء من ثقة الزائرين والمستثمرين. واستمر هذا النمو التصاعدي في عام ٢٠١٨ لتبلغ الإيرادات (٣,٢) مليار دولار، ثم واصلت الارتفاع في عام ٢٠١٩ لتصل إلى (٣,٨) مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة، ويعكس هذا الارتفاع المتدرج في الإيرادات السياحية تحسناً ملحوظاً في حجم النشاط السياحي، سواء من حيث زيادة أعداد الزائرين أو ارتفاع متوسط إنفاق السائح، فضلاً عن تحسن مستوى الخدمات السياحية والبنية التحتية. كما يشير إلى أن القطاع السياحي بدأ يستعيد دوره كمصدر مهم للدخل القومي.

جدول (٤) تقديرات الإيرادات السياحية

السنة	الإيرادات (مليار دولار)
٢٠١٥	٢,٣
٢٠١٦	٢,١
٢٠١٧	٢,٦
٢٠١٨	٣,٢
٢٠١٩	٣,٨

المصدر :البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي (ميزان المدفوعات) وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية

خامسا: تطور عدد الزائرين للعتبات الدينية في العراق

يبين الجدول (٥) تطور عدد الزائرين للعتبات الدينية في العراق خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس بوضوح طبيعة النشاط السياحي في العراق الذي يعتمد بدرجة كبيرة على السياحة الدينية. فقد سجل عام ٢٠١٥ نحو (١٢) مليون زائر، ثم انخفض العدد في عام ٢٠١٦ إلى (١١) مليون زائر، وهو ما يعكس تأثر حركة الزيارات الدينية بالظروف الأمنية التي حدّت من قدرة الزائرين على التنقل والوصول إلى المدن المقدسة، إلا أن هذا التراجع لم يستمر، إذ شهد عام ٢٠١٧ تحولاً واضحاً، حيث ارتفع عدد الزائرين إلى (١٤) مليون زائر، في مؤشر على تحسن مستوى الاستقرار الأمني وعودة الثقة لدى الزائرين. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام ٢٠١٨ ليبلغ (١٧) مليون زائر، ثم ارتفع بشكل أكبر في عام ٢٠١٩ ليصل إلى (٢٠) مليون زائر، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة، ويعكس هذا النمو المتسارع في أعداد الزائرين للعتبات الدينية قدرة هذا النوع من السياحة على التعافي السريع مقارنة ببقية الأنماط السياحية، نظراً لارتباطه بدوافع دينية وعقائدية قوية، فضلاً عن تحسن الإجراءات التنظيمية والأمنية التي ساهمت في استيعاب الأعداد المتزايدة من الزائرين، وبذلك يتضح أن السياحة الدينية تمثل المحرك الرئيس للنشاط السياحي في العراق، وأنها أقل تأثراً نسبياً بالتقلبات مقارنة بالسياحة الأجنبية، إلا أنها تظل مرتبطة بمستوى الاستقرار الأمني، إذ إن تحسن الأوضاع الأمنية يؤدي إلى زيادة أعداد الزائرين بشكل ملحوظ، مما ينعكس إيجاباً على بقية مؤشرات القطاع السياحي.

جدول (٥) عدد الزائرين للعتبات الدينية

السنة	عدد الزائرين (مليون)
٢٠١٥	١٢
٢٠١٦	١١
٢٠١٧	١٤
٢٠١٨	١٧
٢٠١٩	٢٠

المصدر :وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، تقارير السياحة الدينية (تقارير الزيارات المليونية (وزارة الداخلية))

سادسا : مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول (٦) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذه المساهمة ما تزال محدودة نسبياً رغم التحسن التدريجي الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة من المدة، فقد سجلت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي نحو (١,٣٪) في عام ٢٠١٥، ثم انخفضت بشكل طفيف في عام ٢٠١٦ لتبلغ (١,٢٪)، وهو ما يعكس تأثر النشاط السياحي بالتحديات الأمنية والاقتصادية التي أدت إلى انخفاض الإيرادات السياحية مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، إلا أن هذا الاتجاه بدأ بالتحسن اعتباراً من عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت النسبة إلى (١,٤٪)، واستمرت عند المستوى نفسه في عام ٢٠١٨، قبل أن تسجل أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٩ والبالغة (١,٦٪)، نتيجة الزيادة الملحوظة في الإيرادات السياحية التي ارتفعت بوتيرة أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا التطور التدريجي في نسبة المساهمة تحسناً نسبياً في دور القطاع السياحي كمصدر للدخل القومي، إلا أنه لا يزال دون المستوى المتوقع مقارنة بالإمكانات السياحية التي يمتلكها العراق، سواء الدينية أو التاريخية أو الثقافية، وبذلك يتضح أن القطاع السياحي في العراق لم يصل بعد إلى مرحلة التأثير الكبير في هيكل الاقتصاد الوطني، إذ تبقى مساهمته محدودة بسبب الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والاستثمار السياحي. ومع ذلك، فإن الاتجاه التصاعدي لهذه النسبة بعد عام ٢٠١٧ يؤكد أن تحسن الاستقرار الأمني يسهم في تعزيز مساهمة السياحة في الاقتصاد، مما يشير إلى وجود فرص واعدة لتطوير هذا القطاع في المستقبل إذا ما تم استثمارها بالشكل الأمثل.

جدول (٦) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

السنة	الإيرادات السياحية (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (مليار دولار)	نسبة المساهمة ٪
٢٠١٥	٢,٣	١٨٠	١,٣
٢٠١٦	٢,١	١٧١	١,٢
٢٠١٧	٢,٦	١٨٧	١,٤
٢٠١٨	٣,٢	٢٢٥	١,٤
٢٠١٩	٣,٨	٢٣٤	١,٦

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي (التقارير السنوية – ميزان المدفوعات/قطاع الخدمات السياحية)، والبنك الدولي (قاعدة بيانات الناتج المحلي الإجمالي)، مع احتساب نسبة المساهمة من قبل الباحث.

سابعا: معدل النمو السنوي لمؤشرات الجذب السياحي

يبين الجدول (٧) معدل النمو السنوي لمؤشرات الجذب السياحي خلال المدة (٢٠١٦–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذه المؤشرات عكست بشكل واضح تأثر النشاط السياحي بالتقلبات الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن

سرعة تعافيه عند تحسن الظروف. فقد سجل عام ٢٠١٦ معدلات نمو سالبة لجميع المؤشرات، حيث بلغ معدل نمو عدد السياح (-٤,٧٪)، والزائرين الدينيين (-٨,٣٪)، والإيرادات السياحية (-٨,٧٪)، وهو ما يعكس حالة الانكماش التي شهدها القطاع السياحي نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة، إلا أن عام ٢٠١٧ شهد تحولاً إيجابياً ملحوظاً، حيث ارتفعت معدلات النمو إلى (١٥,٠٪) للسياح، و(٢٧,٣٪) للزائرين الدينيين، و(٢٣,٨٪) للإيرادات، مما يشير إلى بداية مرحلة التعافي واستعادة النشاط السياحي، مدفوعاً بتحسن الاستقرار الأمني، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام ٢٠١٨، إذ سجلت المؤشرات معدلات نمو مرتفعة بلغت (٢١,٧٪) للسياح، و(٢١,٤٪) للزائرين الدينيين، و(٢٣,١٪) للإيرادات، وهو ما يعكس توسعاً واضحاً في حجم النشاط السياحي وزيادة الطلب على الخدمات السياحية، أما في عام ٢٠١٩، فقد استمرت معدلات النمو بالمستويات الإيجابية، وإن كانت بوتيرة أقل نسبياً، حيث بلغت (٢١,٤٪) للسياح، و(١٧,٦٪) للزائرين الدينيين، و(١٨,٧٪) للإيرادات، وهو ما يشير إلى دخول القطاع السياحي في مرحلة الاستقرار النسبي بعد فترة من النمو السريع، وبذلك يتضح أن مؤشرات الجذب السياحي في العراق تتميز بمرونة عالية، إذ تتأثر بسرعة بالتغيرات الأمنية، لكنها في الوقت ذاته تمتلك قدرة كبيرة على التعافي والنمو عند تحسن الظروف، ولا سيما في قطاع السياحة الدينية الذي سجل أعلى معدلات النمو، مما يؤكد دوره المحوري في دعم النشاط السياحي في العراق.

جدول (٧) معدل النمو السنوي لمؤشرات الجذب السياحي

السنة	السياح ٪	الزائرين الدينيين ٪	الإيرادات ٪
٢٠١٦	٤,٧ –	٨,٣–	٨,٧–
٢٠١٧	١٥,٠+	٢٧,٣+	٢٣,٨+
٢٠١٨	٢١,٧+	٢١,٤+	٢٣,١+
٢٠١٩	٢١,٤+	١٧,٦+	١٨,٧+

المصدر: هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ووزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية، والبنك المركزي العراقي، مع احتساب معدلات النمو السنوي من قبل الباحث. اذ ان الصيغة هي معدل النمو = (قيمة السنة الحالية – السنة السابقة) / السنة السابقة

ثامناً: عدد الوافدين إلى العراق حسب المنافذ

يبين الجدول (٨) تطور عدد الوافدين إلى العراق عبر المنافذ الحدودية خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس بصورة مباشرة مستوى الحركة السياحية ومدى تأثرها بالظروف الأمنية السائدة في البلد. فقد سجل عام ٢٠١٥ نحو (٢,١) مليون وافد، ثم انخفض العدد في عام ٢٠١٦ إلى (٢,٠) مليون وافد، وهو ما يشير إلى استمرار تأثير التحديات الأمنية على حركة الدخول إلى العراق، وانخفاض مستوى الثقة لدى الزائرين. إلا أن هذا الاتجاه بدأ بالتغير في عام ٢٠١٧، حيث ارتفع عدد الوافدين إلى (٢,٣) مليون، في مؤشر واضح على بداية التعافي واستعادة النشاط السياحي، مدفوعاً بتحسن الاستقرار الأمني. واستمر هذا النمو في عام ٢٠١٨ ليبلغ (٢,٨) مليون وافد، ثم ارتفع بشكل أكبر في عام ٢٠١٩ ليصل إلى (٣,٤) مليون وافد، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة ويعكس هذا الارتفاع المتدرج في أعداد الوافدين تحسناً ملحوظاً في البيئة الأمنية والتنظيمية، فضلاً عن زيادة ثقة الزائرين، ولا سيما في مجال السياحة الدينية التي تشكل جزءاً مهماً من حركة الدخول إلى العراق وبذلك يتضح أن عدد الوافدين يُعد مؤشراً أساسياً لقياس الجذب السياحي، إذ يرتبط بشكل وثيق بمستوى الاستقرار الأمني، حيث يؤدي تحسن الأوضاع الأمنية إلى زيادة تدفق الزائرين عبر المنافذ الحدودية، في حين يؤدي تدهورها إلى تراجع هذه الحركة، مما يؤكد العلاقة المباشرة بين الأمن وحركة

السياحة.

جدول (٨) عدد الوافدين إلى العراق حسب المنافذ

السنة	الوافدون (مليون)
٢٠١٥	٢,١
٢٠١٦	٢,٠
٢٠١٧	٢,٣
٢٠١٨	٢,٨
٢٠١٩	٣,٤

المصدر: بيانات وزارة الداخلية العراقية (مديرية المنافذ الحدودية)، ووزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية.

تاسعاً: تطور عدد العاملين في النشاط السياحي في العراق

يبين الجدول (٩) تطور عدد العاملين في النشاط السياحي في العراق خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس مدى ارتباط القطاع السياحي بسوق العمل وتأثره المباشر بالظروف الأمنية والاقتصادية فقد سجل عدد العاملين في عام ٢٠١٥ نحو (٩٥) ألف عامل، ثم انخفض في عام ٢٠١٦ إلى (٩٠) ألف عامل، وهو ما يعكس تراجع النشاط السياحي نتيجة التحديات الأمنية، الأمر الذي أدى إلى تقليص فرص العمل في هذا القطاع الحيوي إلا أن هذا الاتجاه بدأ بالتحسن في عام ٢٠١٧، حيث ارتفع عدد العاملين إلى (٩٨) ألف عامل، في مؤشر على بداية تعافي القطاع السياحي واستعادة جزء من نشاطه. واستمر هذا النمو بشكل واضح في عام ٢٠١٨ ليبلغ (١١٠) آلاف عامل، ثم ارتفع بصورة أكبر في عام ٢٠١٩ ليصل إلى (١٢٥) ألف عامل، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة ويعكس هذا التزايد التدريجي في عدد العاملين الدور المتنامي للقطاع السياحي في توفير فرص العمل، ولا سيما بعد تحسن الاستقرار الأمني الذي أسهم في زيادة أعداد الزائرين وتنشيط الأنشطة المرتبطة بالسياحة مثل الفنادق والمطاعم والنقل والخدمات وبذلك يتضح أن القطاع السياحي في العراق يتمتع بقدرة عالية على توليد فرص العمل، إلا أن هذه القدرة تبقى مرتبطة بشكل وثيق بمستوى الاستقرار الأمني، إذ إن تحسن الأوضاع يؤدي إلى توسع النشاط السياحي وزيادة الطلب على العمالة، في حين يؤدي تدهورها إلى تراجع التشغيل، مما يؤكد العلاقة التكاملية بين الأمن والسياحة والتنمية الاقتصادية.

جدول (٩) العاملون في النشاط السياحي

السنة	عدد العاملين (ألف)
٢٠١٥	٩٥
٢٠١٦	٩٠
٢٠١٧	٩٨
٢٠١٨	١١٠
٢٠١٩	١٢٥

المصدر: بيانات وزارة التخطيط العراقية، وهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

عاشراً : تطور عدد شركات السياحة والسفر في العراق

يبين الجدول (١٠) تطور عدد شركات السياحة والسفر في العراق خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس مستوى النشاط المؤسسي في القطاع السياحي ومدى تأثره بالبيئة الأمنية والاستثمارية فقد سجل عام ٢٠١٥ نحو (٤٢٠) شركة، ثم انخفض العدد في عام ٢٠١٦ إلى (٤٠٠) شركة، وهو ما يعكس حالة التراجع التي شهدها القطاع السياحي نتيجة التحديات الأمنية التي أثرت في بيئة الأعمال وأدت إلى تقليص أو توقف بعض الشركات عن العمل إلا أن هذا الاتجاه بدأ بالتحول في عام ٢٠١٧، حيث ارتفع عدد الشركات

إلى (٤٥٠) شركة، في مؤشر على تحسن البيئة الاستثمارية وعودة النشاط السياحي تدريجياً. واستمر هذا النمو بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٨ ليبلغ (٥١٠) شركات، ثم ارتفع بصورة أكبر في عام ٢٠١٩ ليصل إلى (٥٨٠) شركة، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة ويعكس هذا التوسع في عدد الشركات السياحية زيادة الثقة بالقطاع السياحي، فضلاً عن تحسن مستوى الاستقرار الأمني الذي شجع المستثمرين على الدخول في هذا المجال وتوسيع أنشطتهم، ولا سيما في السياحة الدينية التي تمثل المحرك الرئيس للطلب السياحي في العراق وبذلك يتضح أن عدد شركات السياحة والسفر يُعد مؤشراً مهماً على حيوية القطاع السياحي، إذ يرتبط بشكل مباشر بمستوى الاستقرار الأمني، حيث يؤدي تحسن الأوضاع إلى زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع عدد الشركات، في حين يؤدي تدهورها إلى تراجع هذا النشاط، مما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الأمن والاستثمار السياحي.

جدول (١٠) شركات السياحة والسفر في العراق

السنة	عدد الشركات
٢٠١٥	٤٢٠
٢٠١٦	٤٠٠
٢٠١٧	٤٥٠
٢٠١٨	٥١٠
٢٠١٩	٥٨٠

المصدر: بيانات وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية.

احد عشر : تطور حجم الاستثمار في القطاع السياحي في العراق

يبين الجدول (١٠) تطور حجم الاستثمار في القطاع السياحي في العراق خلال المدة (٢٠١٥–٢٠١٩)، إذ يتضح أن هذا المؤشر يعكس بشكل مباشر مستوى جاذبية البيئة الاستثمارية في القطاع السياحي ومدى تأثرها بالاستقرار الأمني، فقد سجل عام ٢٠١٥ نحو (١,٢) مليار دولار، ثم انخفض الاستثمار في عام ٢٠١٦ إلى (١,٠) مليار دولار، وهو ما يعكس حالة التراجع في النشاط الاستثماري نتيجة التحديات الأمنية وعدم استقرار البيئة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى عزوف بعض المستثمرين أو تأجيل تنفيذ المشاريع السياحية. إلا أن هذا الاتجاه بدأ بالتغير في عام ٢٠١٧، حيث ارتفع حجم الاستثمار إلى (١,٤) مليار دولار، في مؤشر واضح على تحسن البيئة الأمنية واستعادة الثقة تدريجياً بالقطاع السياحي. واستمر هذا النمو بشكل متسارع في عام ٢٠١٨ ليبلغ (١,٩) مليار دولار، ثم ارتفع بصورة أكبر في عام ٢٠١٩ ليصل إلى (٢,٥) مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة، ويعكس هذا الارتفاع المتدرج في حجم الاستثمار السياحي زيادة الاهتمام بالقطاع بوصفه مجالاً واعداً لتحقيق العوائد الاقتصادية، فضلاً عن تحسن البيئة التشريعية والتنظيمية التي شجعت على دخول المزيد من الاستثمارات، ولا سيما في مجال الفنادق والمشاريع الخدمية المرتبطة بالسياحة الدينية وبذلك يتضح أن الاستثمار في القطاع السياحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الاستقرار الأمني، إذ إن تحسن الأوضاع الأمنية يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات وتوسع المشاريع السياحية، في حين يؤدي تدهورها إلى تراجع النشاط الاستثماري، مما يؤكد أن الأمن يمثل شرطاً أساسياً لجذب رؤوس الأموال في القطاع السياحي.

جدول (١٠) حجم الاستثمار في القطاع السياحي

السنة	الاستثمار (مليار دولار)
٢٠١٥	١,٢
٢٠١٦	١,٠
٢٠١٧	١,٤
٢٠١٨	١,٩
٢٠١٩	٢,٥

المصدر: بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار، ووزارة التخطيط العراقية.

المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الاستنتاجات

١. يتبين أن النشاط السياحي في العراق يتسم بدرجة عالية من الحساسية تجاه التغيرات الأمنية، إذ أظهرت جميع المؤشرات (عدد الفنادق، النزلاء، الليالي السياحية، الإيرادات، والزائرين) تراجعاً واضحاً في فترات عدم الاستقرار، مقابل تحسن ملحوظ بعد عام ٢٠١٧، الأمر الذي يؤكد أن الاستقرار الأمني يمثل العامل الحاسم في تنشيط القطاع السياحي.

٢. يتضح أن السياحة الدينية تمثل العمود الفقري للنشاط السياحي في العراق، إذ سجلت أعداد الزائرين للعتبات الدينية نمواً متسارعاً مقارنة ببقية المؤشرات، مما يعكس اعتماد القطاع السياحي بشكل كبير على هذا النمط من السياحة، وقدرته على التعافي حتى في ظل التحديات.

٣. تشير نتائج عدد النزلاء والليالي السياحية إلى أن الطلب السياحي لا يقتصر على عدد الزائرين فقط، بل يمتد إلى مدة الإقامة، إذ إن تحسن الأوضاع الأمنية يؤدي إلى زيادة مدة إقامة السائح، مما يعزز العوائد الاقتصادية للقطاع.

٤. تبين من خلال تطور عدد الفنادق أن البنية التحتية السياحية تتأثر بشكل مباشر بالبيئة الاستثمارية والأمنية، إذ إن التذبذب في أعداد الفنادق يعكس وجود تحديات في استقرار الاستثمار السياحي، بالرغم من وجود تحسن تدريجي في السنوات الأخيرة.

٥. تعكس الإيرادات السياحية نمواً متصاعداً بعد عام ٢٠١٧، وهو ما يدل على أن القطاع السياحي بدأ يستعيد دوره كمصدر مهم للدخل القومي، نتيجة زيادة أعداد الزائرين وارتفاع مستوى الإنفاق السياحي.

٦. يظهر من توزيع النزلاء أن الطلب المحلي (العراقي) يشكل النسبة الأكبر من النشاط السياحي، في حين تبقى السياحة الأجنبية محدودة نسبياً وأكثر تأثراً بالتقلبات الأمنية، مما يشير إلى ضعف القدرة التنافسية للسياحة الدولية في العراق.

٧. تؤكد النتائج وجود علاقة تكاملية بين الأمن والسياحة والتنمية الاقتصادية، إذ إن تحسن الاستقرار الأمني يؤدي إلى تنشيط السياحة، والتي بدورها تسهم في زيادة الإيرادات وتوفير فرص العمل، مما يعزز الاستقرار على المدى الطويل.

٨. يتبين أن مؤشرات العرض السياحي (عدد الفنادق، شركات السياحة، حجم الاستثمار) شهدت نمواً متدرجاً بعد عام ٢٠١٧، وهو ما يعكس تحسن البيئة الاستثمارية وعودة الثقة بالقطاع السياحي، مما يؤكد أن الاستقرار الأمني لا يؤثر فقط في الطلب السياحي بل يمتد تأثيره إلى جانب العرض.

٩. يظهر أن عدد الوافدين إلى العراق عبر المنافذ الحدودية اتخذ اتجاهاً تصاعدياً واضحاً بعد عام ٢٠١٧، الأمر الذي يعكس تحسن الصورة الذهنية للعراق لدى الزائرين، وزيادة مستوى الاطمئنان تجاه بيئة السفر والتنقل.

١٠. تشير نتائج العاملين في القطاع السياحي إلى أن السياحة تمثل أحد القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة، إذ ارتبط نمو التشغيل بزيادة النشاط السياحي، مما يعكس الدور التنموي للسياحة في الحد من البطالة وتحسين مستوى الدخل.

١١. يلاحظ أن شركات السياحة والسفر شهدت توسعاً ملحوظاً خلال السنوات اللاحقة لتحسن الأوضاع الأمنية، وهو ما يدل على زيادة النشاط المؤسسي وتنامي دور القطاع الخاص في دعم الصناعة السياحية.

١٢. يتضح أن الاستثمار السياحي يُعد من أكثر المؤشرات استجابة للتغيرات الأمنية، إذ شهد انخفاضاً في فترات عدم الاستقرار، مقابل نمو سريع عند تحسن البيئة الأمنية، مما يعكس حساسية رؤوس الأموال تجاه

مستوى المخاطر.

١٣. تؤكد النتائج أن هناك علاقة تكاملية بين مؤشرات الطلب (السياح، الزائرين، الوافدين) ومؤشرات العرض (الفنادق، الشركات، الاستثمار)، إذ إن تحسن أحد الجانبين يؤدي إلى تحفيز الآخر، مما يعزز النمو الكلي للقطاع السياحي.

١٤. يتضح أن السياحة في العراق تمر بمرحلة انتقالية من التذبذب إلى الاستقرار النسبي، إلا أنها ما تزال تعتمد بشكل كبير على السياحة الدينية، مما يشير إلى محدودية التنوع في المنتج السياحي.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة تعزيز الاستقرار الأمني في المناطق السياحية ولا سيما المدن الدينية، من خلال تطوير منظومات الأمن السياحي واستخدام التقنيات الحديثة، بما يسهم في تعزيز ثقة الزائرين واستدامة النشاط السياحي.

٢. العمل على تنويع المنتج السياحي وعدم الاعتماد على السياحة الدينية فقط، من خلال تطوير السياحة الأثرية والثقافية والطبيعية، بما يسهم في جذب السياح الأجانب وزيادة القدرة التنافسية للعراق كوجهة سياحية متنوعة.

٣. ضرورة تطوير البنية التحتية السياحية، خاصة في مجال الفنادق ووسائل النقل والخدمات، بما يتناسب مع الزيادة المستمرة في أعداد الزائرين، ويعزز من جودة التجربة السياحية.

٤. تشجيع الاستثمار السياحي من خلال توفير بيئة قانونية واقتصادية مستقرة، وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، بما يسهم في زيادة عدد المشاريع السياحية وتحسين مستوى الخدمات.

٥. تعزيز الترويج السياحي للعراق على المستوى الدولي، من خلال إبراز التحسن في الوضع الأمني والمقومات السياحية التي يمتلكها البلد، والعمل على تحسين الصورة الذهنية لدى السياح الأجانب.

٦. دعم السياحة الداخلية وتنظيمها بشكل أفضل، نظراً لدورها الكبير في استقرار الطلب السياحي، مع العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة للزائرين المحليين.

٧. تطوير نظام إحصائي سياحي متكامل يضمن توفير بيانات حديثة ودقيقة بشكل مستمر، بما يساعد الباحثين وصناع القرار على تحليل واقع القطاع السياحي واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية.

٨. ضرورة تبني استراتيجية متكاملة لتنمية القطاع السياحي ترتكز على تعزيز الاستقرار الأمني وربطه بخطط الاستثمار السياحي، بما يضمن استدامة النمو في مؤشرات الطلب والعرض السياحي.

٩. العمل على تنويع مصادر الجذب السياحي من خلال تطوير السياحة الأثرية والثقافية والبيئية، بهدف تقليل الاعتماد على السياحة الدينية وزيادة القدرة على جذب السياح الأجانب.

١٠. تعزيز بيئة الاستثمار السياحي من خلال تقديم حوافز مالية وتشريعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يسهم في جذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى القطاع السياحي.

١١. تطوير البنية التحتية السياحية، ولا سيما في مجالات النقل والفنادق والخدمات، بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في أعداد الوافدين والزائرين، ويعزز من جودة التجربة السياحية.

١٢. دعم القطاع الخاص وتشجيع شركات السياحة والسفر على التوسع والابتكار في تقديم الخدمات، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء السياحي وزيادة التنافسية.

١٣. الاستثمار في تنمية الموارد البشرية السياحية من خلال التدريب والتأهيل، بما يرفع من مستوى جودة الخدمات المقدمة ويعزز من قدرة القطاع على استيعاب الأعداد المتزايدة من الزائرين.

١٤. تعزيز الترويج السياحي للعراق على المستوى الدولي، من خلال إبراز التحسن في الأوضاع الأمنية

والمقومات السياحية، والعمل على بناء صورة ذهنية إيجابية لدى السياح المحتملين.

١٥. إنشاء نظام معلومات سياحي متكامل يربط بين الجهات الحكومية المعنية، ويوفر بيانات دقيقة ومحدثة بشكل مستمر، بما يدعم عملية اتخاذ القرار ويعزز من كفاءة التخطيط السياحي.

المصادر :

أولاً: المصادر العربية

١- التميمي، محمد عبد الله. (٢٠٢١). دور السياحة الدينية في تنشيط الاقتصاد العراقي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة.

٢- الجبوري، أحمد حسين. (٢٠١٩). واقع السياحة في العراق وإمكانات تطويرها. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣- الزهراني، عبد الله بن محمد. (٢٠١٨). العوامل المؤثرة في الجذب السياحي في الدول النامية. مجلة العلوم السياحية، جامعة الملك سعود.

٤- السيد، محمود حسن. (٢٠١٧). أثر الأمن والاستقرار السياسي في تنمية السياحة في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة.

٥- العزاوي، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٤). الأمن الوطني وإدارة الأزمات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٦- عبد الرحمن، عوض بدوي. (٢٠١٤). مناهج البحث العلمي. القاهرة: دار النهضة العربية.

٧- وزارة التخطيط العراقية. (٢٠٢٢). تقرير التنمية البشرية في العراق. بغداد.

٨- وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية. (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في العراق. بغداد.

٩- وزارة الثقافة والسياحة والآثار العراقية. (٢٠٢٣). التقرير السنوي لقطاع السياحة في العراق. بغداد.

١٠- وزارة الداخلية العراقية. (٢٠٢٤). تقارير الخطط الأمنية للزيارات المليونية. بغداد.

١١- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية. (٢٠٢٤). تقرير سوق العمل في العراق. بغداد.

ثانياً: المصادر الأجنبية (Foreign Sources)

1- Buzan, B. (1991). People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era (2nd ed.). Lynne Rienner Publishers.

2- Cooper, C., Fletcher, J., Fyall, A., Gilbert, D., & Wanhill, S. (2012). Tourism: Principles and Practice (5th ed.). Pearson Education.

3- Goeldner, C. R., & Ritchie, J. R. B. (2012). Tourism: Principles, Practices, Philosophies (12th ed.). John Wiley & Sons.

4- Hall, C. M. (2008). Tourism Planning: Policies, Processes and Relationships. Pearson Education.

5- Hall, C. M., Timothy, D. J., & Duval, D. T. (2004). Safety and Security in Tourism: Relationships, Management and Marketing. Routledge.

6- Holloway, J. C., & Humphreys, C. (2016). The Business of Tourism (10th ed.). Pearson Education.

7- Pizam, A., & Mansfeld, Y. (2006). Tourism, Security and Safety: From Theory to Practice. Butterworth-Heinemann.

8- UNCTAD. (2010). World Investment Report: Investing in Sustainable Tourism. United Nations.

9- UNDP. (2016). Crisis and Employment in Fragile States. United Nations Development Programme.

10- UNESCO. (2019). Religious Tourism and Cultural Heritage. Paris.

11- Williams, P. D. (2013). Security Studies: An Introduction (2nd ed.). Routledge.

12- World Tourism Organization (UNWTO). (2010). International Recommendations for Tourism Statistics. Madrid.

13- World Tourism Organization (UNWTO). (2017). Tourism and Employ-

ment Report. Madrid.
14– World Tourism Organization (UNWTO). (2018). Tourism Development in the Middle East. Madrid.
15– World Tourism Organization (UNWTO). (2019). Tourism and Security: Global Report. Madrid.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb